

يُطْلُ الْعَقْدُ بَعْدَ لُزُومِهِ : بِتَلَفِ الْمُرْهُونِ بِآفَةٍ سَاوِيَةٍ أَوْ بِفِعْلٍ مَنْ لَا يَضْمَنُ كَحَرَبٍ ،
لِفَوَاتِهِ بِلَا بَدَلٍ ، وَبِفَسْخِ الْمُزْتَمِنِ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ ، وَالْعَقْدُ جَائِزٌ مِنْ جِهَتِهِ ، وَبِالْبَرَاءَةِ مَنْ

الدَّيْنِ بِأَدَاءٍ أَوْ إِبْرَاءٍ أَوْ حَوَالَةٍ بِهِ أَوْ عَلَيْهِ ، وَبِتَصَرُّفِ الرَّاهِنِ بِإِذْنِ الْمُزْتَمِنِ بِمَا يُزِيلُ
الْمِلْكَ ، كَالْهَبَةِ ، وَالْوُفْقِ ، وَالْبَيْعِ ، أَوْ إِجَارَةِ يَحِلُّ الدَّيْنُ قَبْلَ انْقِضَاءِ مُدَّتِهَا ، وَرَهْنٍ
عِنْدَ غَيْرِ الْمُزْتَمِنِ بِإِذْنِهِ أَيْضًا . (١)

الهبة

الهبة في اللغة : العطية . يُقَالُ ، وَهَبُهُ مَالًا : أَيِ أَعْطَاهُ مَالًا . (٢)

الهبة في الشرع : تملك في الحياة بغير عوض (بغير مقابل) .

وتسمى أَيْضًا : الهدية والعطية . (٣)

مشروعية الهبة :

الهبة مشروعة ، ومندوب إليها لقوله تعالى : (فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ

(النساء: ٤)

نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا)

وقوله سبحانه : (وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ

السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا

عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا

(البقرة: ١٧٧)

وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ)

(١) (الموسوعة الفقهية الكويتية ج ٢٣ ص ١٨٨ : ص ١٨٩)

(٢) (لسان العرب لابن منظور ج ٦ ص ٤٩٢٩)

(٣) (المغني لابن قدامة ج ٤ ص ٢٣٩)

روى البخاري عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ:
يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لِحَارَتِهَا وَلَوْ فَرَسَنَ شَاةٍ (أَي ظَلْفُهَا). (٤)

روى الشيخان عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
الْعَائِدُ فِي هَيْبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَبْقَى ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ. (١)

وَمِنَ السُّنَّةِ: الْمَكَافَاةُ عَلَى الْهَبَةِ حِينَمَا يَتيسر ذَلِكَ لِلْمُوْهُوبِ لَهُ،
روى البخاري عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَقْبَلُ الْهُدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا. (٢)

فَائِدَةٌ: يُثِيبُ عَلَيْهَا: أَي يُعْطِي الَّذِي يُهْدِي لَهُ بَدَلَهَا. (٣)
وانعقد الإجماع على استحباب الهبة بجميع أنواعها، قال الله تعالى: (وَتَعَاوَنُوا عَلَى
الْبِرِّ وَالتَّقْوَى) (المائدة: ٢) وهي للأقارب أفضل؛ لأن فيها صلة الرحم. (٤)
أركان الهبة:

للهبة أربعة أركان هي:

(١) الواهب، (٢) الموهوب له، (٣) الموهوب.

(٤) صيغة الهبة هي الإيجاب والقبول. (٥)

(٤) (البخاري حديث ٦٠١٧)

(١) (البخاري حديث ٢٥٨٩ / مسلم حديث ١٦٢٢)

(٢) (البخاري حديث ٢٥٨٥)

(٣) (فتح الباري لابن حجر العسقلاني ج ٥ ص ٢٤٩)

(٤) (الفقه الإسلامي للزحيلي ج ٥ ص ٦ : ص ٧)

(المبسوط للسرخسي ج ١٢ ص ٤٧)

(٥) (الفقه الإسلامي للزحيلي ج ٥ ص ٧)

شروط الهبة :

هناك شروطٌ تتعلق بالواهب ، والموهوب له ، والشيء الموهوب .

أولاً : الواهب :

يُشترطُ في الواهب الشروط الآتية :

(١) أن يكون بالغاً ، عاقلاً ، رشيداً .

(٢) أن يكون مالكا للشيء الموهوب .

(٣) أن يكون راضياً ومختاراً .^(١)

ثانياً : الموهوب له :

يُشترطُ في الموهوب له :

(١) أن يكون الموهوب له موجوداً في الحقيقة وقت الهبة .

(٢) أن يكون الموهوب له أهلاً لملك ما يوهب له .^(٢)

ثالثاً : الموهوب :

يُشترطُ في الشيء الموهوب ما يلي :

(١) أن يكون موجوداً قبل الهبة ، لأنه تملك في الحال .

(٢) أن يكون مالاً متقوماً ، فلا تنعقد هبة ما ليس بهال ، كالميتة ، والدم ، والخمر ، وما

شابه ذلك .

(٣) أن يكون معلوماً ومملوكاً للواهب .^(٣)

ألفاظ الهبة :

(١) (الفقه الإسلامي للزحيلي ج٥ ص١٢)

(بدائع الصنائع للكاساني ج٦ ص١١٨)

(٢) (الموسوعة الفقهية الكويتية ج٢٤ ص١٢٥)

(٣) (الفقه الإسلامي للزحيلي ج٥ ص١٢ : ص١٥)

الهبة تكون بلفظ يدل على التملك مثل : وهبتك ، أو أهديت لك ، أو أعطيتك ، أو هذا لك ، ونحو ذلك من الألفاظ التي تدل على هذا المعنى .^(٤)

هبة الوالد لأبنائه :

يَجِبُ عَلَى الْوَالِدِ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ أَوْلَادِهِ فِي الْعَطِيَّةِ ، إِذَا لَمْ يَخْتَصَّ أَحَدُهُمْ بِمَعْنَى يُبِيحُ التَّفْضِيلَ ، فَإِنْ خَصَّ بَعْضَهُمْ بِعَطِيَّتِهِ ، أَوْ فَاضَلَ بَيْنَهُمْ فِيهَا أَيْمًا ، وَوَجَبَتْ عَلَيْهِ التَّسْوِيَةُ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ ؛ إِمَّا رَدُّ مَا فَضَّلَ بِهِ الْبَعْضَ ، وَإِمَّا إِمْتَامَ نَصِيبِ الْآخَرِ .^(١)

لجنة الفتوى بالأزهر:

أصدرت لجنة الفتوى بالأزهر جواباً عن سؤال حول إمكان التمييز بين الورثة، وتضمنت الفتوى ما يلي :

أولاً :-

يجب على الوالدين التسوية بين الأولاد في العطية والهدايا والإنفاق، ما استطاعا إلى ذلك سبيلاً، ولا يجوز الخروج عن هذا الأصل إلا لمبرر يأتي، عملاً بالأحاديث السابقة الآمرة بالتسوية.

ثانياً :-

إذا أنفق أحد الوالدين على أحد الأولاد نفقة ذات قيمة بأن زوجه ودفع له مهر الزوجة، أو أنفق على تعليمه بما أوصله إلى وظيفة ذات غناء، أو جهز إحدى بناته، كان عليه أن يعوض سائر ولده الآخرين بمقدار ما أنفق على ولده الأول.

(٤) (المغني لابن قدامة ج ٥ ص ٣٤٥)

(١) (المغني لابن قدامة ج ٥ ص ٢٥٦)

يجوز تفضيل بعض الأولاد على بعض لمبرر شرعي، ومن المبررات الشرعية: العاهات المانعة من التكسب كالزمانة (المرض الشديد والطويل الأجل)، والعمى المانع، والشلل، وكذلك العجز عن التكسب، والاشتغال بالعلم الديني^(٢).

هبة المجهول :

لا تصح هبة الشيء المجهول ، مثل الحمل في البطن ، واللبن في الضرع ، وما شابه ذلك ، لأن هذا مجهول معجوز عن تسليمه^(١) .
تعليق الهبة على شرط :

لَا يَصَحُّ تَعْلِيْقُ الْهِبَةِ بِشَرْطٍ ؛ لِأَنَّهَا تَمْلِكُ لِمُعَيَّنٍ فِي الْحَيَاةِ ، فَلَمْ يَجْزُ تَعْلِيْقُهَا عَلَى شَرْطٍ ، كَالْبَيْعِ . فَإِنْ عُلِقَتْ عَلَى شَرْطٍ ، كَانَ وَعْدًا . وَإِنْ شَرَطَ فِي الْهِبَةِ شَرْطًا تُنَافِي مُقْتَضَاهَا ، نَحْوَ أَنْ يَقُولَ : وَهَبْتُكَ هَذَا ، بِشَرْطٍ أَنْ لَا تَهَبَهُ ، أَوْ لَا تَبِيعَهُ ، أَوْ بِشَرْطٍ أَنْ تَهَبَهُ أَوْ تَبِيعَهُ ، أَوْ بِشَرْطٍ أَنْ تَهَبَ فَلَنَا شَيْئًا ، لَمْ تَصَحَّ الشُّرُوطُ .^(٢)

هبة المريض عند الموت :

لا تصح هبة الشخص المريض مريض الموت: وهو الذي يعجز المريض فيه عن ممارسة العمل وينتهي به إلى الموت^(٣) .
الرجوع في الهبة :

لا يجوز للواهب أن يرجع في هبته إلا الوالد فيما أعطاه لولده^(٤) .

(٢) (مجلة الأزهر- العدد الثالث من السنة الرابعة عشرة)

(١) (المغني لابن قدامة ج ٥ ص ٢٤٩)

(٢) (المغني لابن قدامة ج ٥ ص ٢٥٠)

(٣) (فقه السنة للسيد سابق ج ٢ ص ٢٩٥)

روى أبو داود عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يُعْطِيَ عَطِيَّةً أَوْ يَهَبَ هَبَةً فَيَرْجِعَ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدَ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ. ^(٥)

قبض الطفل للهبة :

الطُّفْلُ لَا يَصِحُّ قَبْضُهُ لِنَفْسِهِ ، وَلَا قَبُولُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ التَّصَرُّفِ ، وَوَلِيِّهُ يَقُومُ مَقَامَهُ فِي ذَلِكَ ؛ فَإِنْ كَانَ لَهُ أَبٌ أَمِينٌ ، فَهُوَ وَلِيُّهُ ؛ لِأَنَّهُ أَشْفَقُ عَلَيْهِ ، وَأَقْرَبُ إِلَيْهِ ، وَإِنْ مَاتَ أَبُوهُ الْأَمِينُ ، وَلَهُ وَصِيٌّ ، فَوَلِيُّهُ وَصِيُّهُ ؛ لِأَنَّ الْأَبَ أَقَامَهُ مَقَامَ نَفْسِهِ ، فَجَرَى مَجْرَى وَكَيْلِهِ . وَإِنْ كَانَ الْأَبُ غَيْرَ مَأْمُونٍ ، لِفُسْقٍ أَوْ جُنُونٍ ، أَوْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَصِيٍّ ، فَأَمِينُهُ الْحَاكِمُ . وَلَا يَلِي مَالَهُ غَيْرُ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ . ^(١)

بطلان الهبة :

تبطل الهبة بموت الواهب أو الموهوب له قبل القبض . ^(٢)

العارية

العارية في اللغة :

مشتقة من الإِعَارَةِ .

العارية في الشرع :

إباحة المالك لمنفعة ما يملكه لغيره من الناس بدون مقابل . ^(٣)

مشروعية العارية :

(٤) (المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢٧٧)

(٥) (حديث صحيح) (صحيح أبي داود للألباني حديث ٣٠٢٢)

(١) (المغني لابن قدامة ج ٢ ص ٢٥)

(٢) (المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢٤٣)

(٣) (المبسوط للسرخسي ج ١١ ص ١٣٣)